الأمم المتحدة A/CN.10/PV.185

الجمعية العامة
هيئة نزع السلاح

الوثائق الرسمية

الجلسة ١٨٥
الثلاثاء، ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مونغبي (بنن)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

التبادل العام للآراء بشأن البنود الموضوعية الثلاثة من جدول الأعمال (تابع)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أهنئ المتكلم الأول على التزامه التام بالحضور في الوقت المحدد.

السيد سيم (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن وفدي، يسعدني أن أنقل اليكم، سيدي، تهانينا بمناسبة انتخابكم لمنصب رئيس دورة هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٤.

إن برنامج الاصلاح المعتمد في عام ١٩٩٠ عزز، الى حد ما، دور هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها هيئة تداولية. لكن يبدو من الضروري إدخال تحسينات أخرى. وكما في العام الماضي، نواجه مرة أخرى مهمة الانتهاء من العمل بشأن بندين من بنود جدول الأعمال خلال الأسابيع الثلاثة القادمة. لكننا نأمل في أن تكون دورة هذا العام ناجحة.

إن النرويج تلتزم التزاما قويا منذ أمد طويل بعدم الانتشار النووي. وخلال السنوات القليلة الماضية شهدنا تطورات لم يسبق لها مثيل في مجال تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح. إن تنفيذ اتفاقات ستارت الجاري حاليا يتضمن تعهدات بإجراء تخفيضات هائلة في منظومات الأسلحة التي ما فتئت تشكل أكبر خطر على مستقبلنا. بيد أن تزايد خطر انتشار أسلحة التدمير الشامل في مناطق أخرى من العالم يلقي بظلال كئيبة على هذه التطورات المؤاتية.

لقد شاركت النرويج مشاركة نشطة في الجهود الرامية الى التنفيذ المأمون لإزالة الأسلحة النووية من روسيا وأوكرانيا. إن تفكيك أجهزة الايصال الاستراتيجية أمر هام. وثمة تحديات أخرى مماثلة في الأهمية، لا تقتصر على المسائل العسكرية، بل تتضمن المشاكل البيئية والحاجة الى تنمية اقتصادية يعول عليها. وإن المعالجة الآمنة للمواد النووية، بما في ذلك التخزين السليم بيئيا لهذه المواد، تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لنا.

والالتزام العالمي بمعاهدة عدم الانتشار والتمديد غير المحدد لأحكامها سيكونان حيويين في الجهود الدولية لمنع الانتشار النووي، وكذلك فرض حظر كامل على التجارب النووية. وما برح الأمر الأخير هدف السياسة النرويجية منذ أمد بعيد. ولقد تشجعنا بمعرفة أن عهدا تفاوضيا متعدد الأطراف لابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب يبذل الآن بعد انتظار طويل. ونتوقع من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بالوقف الى أن تختتم المفاوضات بنجاح. إن نوفايا زيمليا، وهو أرخبيل واقع في بيئة قطبية هشة بصفة استثنائية بالقرب من الحدود النرويجية، هو الموقع التجريبي الروسي الوحيد المتبقي وأهم مصدر للتلوث الإشعاعي في أقصى الشمال. وسنشعر بقلق عميق إذا ما استؤنفت التجارب النووية هناك.

94-85424

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178 وستصدر التصويبات بعهد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ينبغي أن يكون نظام التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب قويا وفعالا بما فيه الكفاية لكفالة أن يتعرض أي مخالف لمجازفة أكيدة بأن أمره سيكتشف. ومن شأن شبكة اهتزازية عالمية أن تشكل الأساس لنظام التحقق، مدعمة بأساليب أخرى قد تعتبر مفيدة وتقع ضمن مؤشرات تكلفة مقبولة. ونتطلع قدما صوب التجربة الاهتزازية العالمية الثالثة التي يعدها حاليا فريق الخبراء العلميين. وتقف النرويج على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدور فعال في هذه التجربة الحاسمة.

من أعظم التهديدات لأمننا المشترك انتشار أسلحة التدمير الشامل الى الدول التي لا تشعر بأنها ملزمة بقواعد السلوك الدولي. وموقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تسعى الى تفادي تعهدات ضماناتها إزاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما زال يسبب إنشغالا واسع النطاق. فهذا السلوك يمثل تحديا لسلطة القانون الدولي، والمؤسسات المتعددة الأطراف والنظام المتعدد الأطراف لعدم الانتشار. ولا بد من تسوية هذه المسألة سلميا ودون مزيد من الإبطاء.

ينبغي تمديد نطاق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضمن جملة أمور أخرى، من أجل منع تحويل المواد الانشطارية والتكنولوجيا والأجهزة الحساسة الى أغراض التسلح. وأنظمة مراقبة تصدير التكنولوجيات والمكونات والمواد التي يمكن أن تستخدم لتطوير الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية هي تدابير هامة لمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل وقد أنشئت لهذا الهدف وحده. لقد ثبت أن أنظمة مراقبة التصدير تبني الثقة وترسي الاستقرار، ونرى أنها لم تعرقل الجهود التي تكفل حقوق الدول في الوصول الى المعرفة من أجل الأغراض السلمية.

تشكل اتفاقية الأسلحة الكيميائية انتصارا لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونناشد الدول الأخرى بأن تصادق على الاتفاقية بسرعة بحيث يمكن أن تدخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ولقد أتمت النرويج عملية المصادقة وأودعت صكوك المصادقة لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

تؤيد النرويج إبرام معاهدة تحظر انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو أجهزة التفجير النووي الأخرى.

وكما حدث في العديد من المناسبات، عندما نوقشت مسائل نزع السلاح، نشعر مرة أخرى بأن لزاما علينا أن نسجل أسفنا لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن بعد من التوصل الى توافق في الرأي حول مسألة توسيع عضويته. وليس هناك شك في أن دخول أعضاء جدد سيعزز مركز المؤتمر كهيئة تفاوضية متعددة الأطراف فضلا عن شرعيته ومصداقيته.

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني بصفة خاصة أن أرى الممثل الدينامي والمبدع لبنن الشقيقة يترأس عمل هيئة نزع السلاح. إن ترؤسكم للهيئة، بالإضافة الى كونه إشادة عن جدارة بكم، سيدي الرئيس، وببلدكم، لهو تشريف لافريقيا في الوقت الذي تسعى فيه الى وضع صكوك قانونية لإعطاء شكل محدد لمركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية التي أعلنها رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٤.

وإنه لمصدر سرور بالغ بالنسبة لي أيضا أن أهنئ الأعضاء الاخرين للمكتب على انتخابهم وأن أعرب للسفير دي أراوخو كاسترو ممثل البرازيل عن التقدير العظيم الذي يكنه له الوفد الجزائري لقيادته الحكيمة للدورة الماضية للهيئة.

إن المناخ السياسي العام الذي يسود العلاقات الدولية والآفاق الواعدة التي فتحتها نتائج عمل اللجنة الأولى، وكذلك الأعمال التي تم الشروع بها مؤخرا في إطار مؤتمر نزع السلاح، كلها تهيئ مجموعة مؤاتية من الظروف للاستمرار المنهجي للعمل بشأن نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين. وبالترشيد المطول لعمل الهيئة، يتوقع منا تحقيق نتائج محددة هنا إبان اختتام دراسة اثنين من البنود الثلاثة المدرجة على جدول الأعمال. وبذلك تكون الهيئة قد اضطلعت بالدور النشط والبناء الذي يتعين عليها الاضطلاع به بأن تتناول على نحو فعال بعض شواغل المجتمع الدولي المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي، وهي شواغل تتجلى في الأهداف ذات الأولوية في المفاوضات الحالية الرامية الى تحقيق نزع السلاح العامل والكامل.

إن الجزائر ملتزمة التزاما راسخا بعملية نزع السلاح، وتعلق عليها أهمية كبرى. إن نفقاتها على الأجهزة من أجل الدفاع الوطني لا تزال عند نسبة منخفضة بدرجة ملحوظة من إجمالي الناتج القومي، وأقل بكثير من نسبة البلدان الأخرى التي تقارن بحجمها أو التي لديها نفس الموارد.

وفي الميدان النووي، قدمت الجزائر طواعية مفاعليها للنظائر المشعة للبحث والانتاج الى نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإعلان الجزائر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ عن قرارها من حيث المبدأ بالالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

كان القصد منه أن يكون اسهاما سياسيا فعالا في تعزيز سلطة ذلك الصك القانوني الدولي، وتدبيرا اضافيا داعما للهدف العالمي لعدم الانتشار.

إن ذلك الهدف الهام للغاية بعينه ينبغي أن يستفيد من التغيرات الأساسية التي حلت بالساحة الدولية، وهي تغيرات عجلت ببداية نهاية الاستعمالات العسكرية للذرة، وبالضرورة، للمذاهب التي قامت على أساسها إمكانية هذه الاستعمالات. ولذا فمن المهم إحراز تقدم حاسم في المفاوضات لوقف جميع التجارب النووية، وكذلك فيما يتصل بالجهود الخاصة بانتاج المواد الانشطارية والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وأنشطة الجزائر الرامية الى تشجيع إقرار منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في افريقيا والشرق الأوسط تأتي ضمن هذا الإطار.

وتتشاطر الجزائر الاقتناع الواسع النطاق بأن التقدم في العلم والتكنولوجيا يجب ألا يستخدم فقط لتطوير تدابير نزع السلاح، مما يعزز السلم والأمن الدوليين، وإنما أيضا من أجل التقدم الاجتماعي الاقتصادي للبشرية جمعاء. ولهذا السبب ترى الجزائر أنه بينما نكفل استخدام العلم والتكنولوجيا للأغراض السلمية الخالصة، ينبغي ألا يتخذ أي إجراء قد يعرقل على نحو اعتباطي تدفق التبادلات العلمية والتقنية أو نقل التكنولوجيات من أجل أهداف التنمية المشروعة وذات الأولوية العالية.

وعلى المجتمع الدولي ألا يرضخ لحرمان الجنوب الشاسع من فوائد المنجزات العملية والتكنولوجية للتنمية الاقتصادية وحماية البيئة. ومن ثم، فإن من شأن أنظمة المراقبة التي تحظى بقبول عالمي وتطبق بطريقة غير تمييزية أن تكتسب الشرعية إذا كان هناك احترام تام للحاجة إلى النهوض بالتنمية. ولهذا فإن عمل الهيئة قد يستفيد من كونه مستندا إلى الحق السيادي للدول في الوصول الحر إلى المعرفة العلمية والتكنولوجية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية السلمية، وينبغي أن يكون هدفها إعمال هذا الحق.

ويجب علينا ألا نغفل الحاجة إلى تجنب الآثار السلبية المحتملة على عملية نزع السلاح والأمن الدولي الناجمة عن نشر المعرفة العلمية، ولكن ليس من الواضح أن هذا يمكن تلبيته بغير أنظمة وآليات المراقبة المكلفة، التي سيؤدي تشغيلها إلى زيادة العراقيل التي تواجه البلدان النامية في سعيها إلى اتقان أدوات التقدم والحياة المعاصرة.

إن التطورات الجارية في العلاقات الدولية والتجارب اليومية في كثير من أجزاء العالم تضع خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل في نطاقه، وتبرز في الوقت ذاته العواقب السلبية الوخيمة على أمن واستقرار تلك المناطق الناتجة عن النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية.

إن مسألة النقل غير المشروع للأسلحة تستدعي دون شك اهتمام هيئة نزع السلاح. إنها تشكل مصدر قلق خطير بالنسبة للأمن الدولي. فالنقل غير المشروع للأسلحة ظاهرة دولية ترتبط ارتباطا وثيقا بالإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم الكبرى. وهو يشجع أعمال العنف المزعزعة للاستقرار ويخلق صعوبات كبيرة للدول في قيامها بحماية شعبها ومواردها.

وفي ضوء نطاق هذه الظاهرة في المناطق التي لا تنتج الأسلحة، فإن من الأهمية الواضحة معالجة هذا الداء من جذوره؛ وهنا تكمن المسؤولية الخاصة للبلدان المنتجة وواجبها في اتخاذ تدابير صارمة للتحكم في وصول السلع التي تبيعها إلى الجهة المقصودة، بالإضافة إلى ضرورة وأهمية اعتماد مبادئ توجيهية للدول الأعضاء لإقامة تعاون متعدد الأطراف فعال على عدة مستويات تشغيلية لمكافحة هذه الظاهرة اللعينة، التي ستنمو في حجمها ونطاقها ما لم يعالجها المجتمع الدولي بقوة وسرعة.

السيد بونسيه (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالإعراب لكم عن مدى سعادة وفد بلادي لرؤيتكم تترأسون هذه الدورة. وإننا على ثقة من أن مناقبكم الدبلوماسية وخصالكم الإنسانية، والدعم الذي بإمكانكم أن تعتمدوا عليه من جانب نواب الرئيس والمقرر والأمانة العامة، ستمكن الهيئة من مواصلة إسهامها الهام في تعزيز السلم ونزع السلاح، مثلما فعلت في الدورة الماضية تحت رئاسة السفير لويس دي أروخو كاسترو، الذي نهنئه على انجازاته.

في الفترة من ٨ إلى ١٢ آذار/مارس من العام الماضي اجتمعت اللجنة الأولى لتدرس مركز أجهزة الأمم المتحدة لنزع السلاح والأمن الدولي. وقد اتضح من المناقشة أن هيئة نزع السلاح توفر فرصة هامة لإجراء مناقشة متعمقة حول المسائل الأساسية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وكان هناك شعور عام بأن

عمل الهيئة أتاح في كثير من الحالات نضوج تحليل مختلف البنود ووضع أساس لمزيد من المفاوضات المحددة في مؤتمر نزع السلاح. والقرار ٥٤/٤٧ زاي يؤيد على نحو واضح الأنشطة التي تقوم بها الهيئة ويعيد

«تأكيد دور هيئة نزع السلاح بوصفها هيئة دولية متخصصة» (القرار ٥٤/٤٧ زاي، الفقرة ٣)

إن تطور أسلوب عمل الهيئة وتحسنه الجاريين ساعدا على تحقيق نتائج إيجابية. وقد اعتمدنا في العام الماضي مجموعة «المبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن النهج الإقليمية تجاه نزع السلاح في سياق الأمن الدولي». وهذه المبادئ، التي جاءت نتيجة للعمل الشاق والقيادة الماهرة للسفير هوفمان، ممثل المانيا، من شأنها ان ترشد عمل المجتمع الدولي فيما يتصل بنزع السلاح الإقليمي. ولهذا، لم نتمكن من تأييد القرار ٧٥/٤٨ ياء، الذي أغفل وجود هذه المبادئ ودعا مؤتمر نزع السلاح إلى صياغة مجموعة من المبادئ بشأن هذا الموضوع، الأمر الذي يشكل بوضوح ازدواجية في العمل، وهو أمر ذمته جميع الدول الأعضاء في الدورة المستأنفة. ونشعر بالقلق أيضا إزاء تعدد قرارات الجمعية العامة بشأن نزع السلاح الإقليمي، التي لا يكون لها أثر عملي على النهوض بأنشطة نزع السلاح على المستوى الإقليمي.

إن وفد بلادي يعلق أهمية خاصة على الخاتمة الناجحة لأعمالنا حول البند المعنون «دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة». فمن الأهمية بمكان أن يؤدي ما نعتمده من مبادئ توجيهية وتوصيات إلى النهوض بالمعايير الدولية التي تشجع التدفق الحر للعلم والتكنولوجيا للأغراض السلمية، والمساعدة في تحويل الموارد الهائلة المستخدمة حاليا للأغراض العسكرية نحو التنمية البشرية، ووضع قواعد مستقرة غير تمييزية لنقل التكنولوجيا للأغراض العسكرية. ويجب ألا تعتبر هذه الممارسة فرصة لترسيخ الأنظمة التي ليس لها غرض سوى تقييد نقل العلم والتكنولوجيا المتوفرين حاليا لدى بلد بعينه أو مجموعة من البلدان. ولن ننجح إلا إذا اعتبرت ولايتنا خطوة أولى صوب اعتماد أكيد لقواعد عالمية بشأن هذا الموضوع، يوافق عليها المجتمع الدولي في المفاوضات المتعددة الأطراف، ويتمكن القائمون على شراء وبيع العلم والتكنولوجيا من الدفاع عن مصالحهم على قدم المساواة. ويجب أن يكون الغرض الوحيد من المبادئ التوجيهية التي نوافق عليها صيانة السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي يتطلب الاحترام التام للحق في التنمية. ويعلن وفد بلادي التزامه بالتعاون مع رئيسة الفريق العامل، السفيرة بيغي ماسون، التي نثق بأن تفانيها الدؤوب سيسهم في وصول عملنا إلى خاتمة ناجحة.

لقد استعاد الفريق العامل المعني بالبند المعنون «عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية» نشاطه بفضل ورقة العمل التي عممها رئيسه، ممثل أوكرانيا. ونحن واثقون من أننا سنتمكن، عن طريق إيجاد توازن بين التدابير الرامية إلى منع الانتشار، من جهة، والتدابير الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية، من الجهة الأخرى، من إحراز تقدم ملموس في هذا البند ذي الأولوية. وعلاوة على ذلك، من المؤكد أن المناقشات ستكون منيرة للوفود التي ستشارك في المؤتمر الخاص باستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في عام ١٩٩٥.

إن وفد اكوادور يرحب بكون الهيئة وافقت بتوافق الآراء في اجتماعها التنظيمي على تضمين جدول أعمالها البند المعنون «نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع الاهتمام خاصة بقرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١». إن الوثيقة التي وزعها رئيس الفريق العامل الثالث، ممثل كولومبيا، توفر معلومات مفيدة لتحديد نطاق الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والإجراءات التي يمكن للدول أن تتخذها على المستوى الوطني، والتعاون الدولي الضروري لإنهاء هذه الظاهرة. التي تغذي حركات مزعزعة للاستقرار في كل المناطق وتهدد التماسك الاجتماعي والتقدم الاقتصادي وحقوق الإنسان والأنظمة الديمقراطية.

وأود أن أؤكد مجددا لكم، سيدى الرئيس، وعن طريقكم لسائر أعضاء المكتب ورؤساء الأفرقة العاملة، روح التعاون التي سيتمسك بها وفد اكوادور خلال هذه الدورة للهيئة.

السيد تاناكا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أقدم لكم، نيابة عن الوفد الياباني، تهانئي القلبية بمناسبة انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح. ووفد بلادي واثق بأن دورة الهيئة الموضوعية لعام ١٩٩٤ ستكون، تحت قيادتكم القديرة، مثمرة حقا، ويود أن يؤكد لكم تعاونه النشط.

في العام الماضي، تحت رئاسة السفير هوفمان ممثل المانيا، وافق الفريق العامل الثاني على مبادئ توجيهية وتوصيات من أجل وضع نهج إقليمي لنزع السلاح. ولقد كان هذا فعلا إنجازا بارزا. واليابان تأمل أن يوفر هذا الاتفاق، واتفاقات دولية مماثلة تراعى فيها سمات كل منطقة بعينها، أساسا لإحراز مزيد من التقدم الملموس في تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

لقد حققت نهاية الحرب الباردة انهيار نظام دولي كان يقوم على التنافس بين الشرق والغرب. وبانتظار استتباب نظام عالمي جديد، قد يتوقع استمرار الحالة غير المستقرة الحالية لبعض الوقت. وبينما خفت بشكل ملحوظ التهديدات التي يتعرض لها السلم والاستقرار العالميين، اللذين كانا يسودان خلال مرحلة الحرب الباردة، فقد حلت محلها مخاطر جديدة، ليس فقط في أوروبا وإنما أيضا في أجزاء مختلفة أخرى من العالم. ومع أن طبيعة وآثار المخاطر الجديدة هذه ليست واضحة تماما حتى الآن، فإنها تؤثر على تغيرات أساسية في الوضع الاستراتيجي الدولي، وفي ضوء خلفية هذه التغيرات، واعترافا بالمخاطر الكامنة في عالم متقلب، يبدي المجتمع الدولي اهتماما أكبر بمسألة عدم الانتشار وبخاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية وسائر أسلحة التدمير الشامل. وبالتالي، ونحن نتناول ثلاثة بنود في جدول أعمال هذا العام - نزع السلاح النووي، ودور العلم والتكنولوجيا، ونقل الأسلحة على الصعيد الدولي - من المحتم أن نضع في الاعتبار الحالة السياسية والأمنية المتطورة.

ولأن الهيئة ركزت اهتمامها في العام الماضي على بنود أخرى مدرجة في جدول أعمالها، فإنها لم تحرز تقدما كبيرا بشأن نزع السلاح النووي. واليابان ترجو أن تبني الهيئة في هذه الدورة على المنجزات التي تحققت في هذا المجال منذ ذلك الوقت وأن تخرج بنتائج هامة بشأن هذا الموضوع الهام. ويسر اليابان أن تلاحظ بشكل خاص بدء نقل الأسلحة النووية من أوكرانيا إلى الاتحاد الروسي وفقا للاتفاق الثلاثي الذي توصل إليه في شهر كانون الثاني/يناير بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وأوكرانيا. ونأمل أن تنقل جميع الأسلحة النووية الموزعة في أنحاء الاتحاد السوفياتي السابق بشكل آمن وبسرعة إلى الاتحاد الروسي، وأن تصبح أوكرانيا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها دولة غير حائزة على الأسلحة النووية في أقرب موعد ممكن. وفي الوقت نفسه، نحن على ثقة بأن معاهدتي المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت ١) و (ستارت ٢) ستنفذان تنفيذا صارما.

لقد قدمت اليابان مساعدة على شكل منحة تبلغ حوالي ١٠٠ مليون دولار أمريكي لأغراض فك الأسلحة النووية في الاتحاد السوفياتي السابق وتسهيل إخلاء أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان من الأسلحة النووية. وفضلا عن ذلك، فإن اليابان، كما أكد رئيس وزرائها في دورة الجمعية العامة لعام ١٩٩٣، تؤيد تمديد معاهدة عدم الانتشار لفترة غير محددة، وتأمل أن تختتم المفاوضات المتعلقة بمعاهدة للحظر الشامل على التجارب الجارية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، في وقت مبكر. ونتوقع أيضا أن تبدأ أيضا المفاوضات بشأن «الخفض» في مؤتمر نزع السلاح. وبالتالي تكفل مناخا مواتيا لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥.

ما يؤسف له حقا أن هيئة نزع السلاح فشلت في العام الماضي في الاتفاق على ورقة بشأن دور العلم والتكنولوجيا، رغم المداولات المكثفة التي استمرت حتى آخر دقيقة تحت القيادة القديرة للسفيرة ماسون ممثلة كندا، رئيسة فريق الصياغة. إن ورقة الرئيسة، التي قدمت في نهاية الدورة، تعكس بطريقة متوازنة وجهات النظر المختلفة العديدة التي أبدتها الوفود التي شاركت في المداولات، بينما ترمي إلى خلق روابط تعاون بين البلدان الموردة والبلدان المتلقية للتكنولوجيا المتفوقة. واليابان تعتقد أنه يمكن للورقة أن تكون أساسا لمناقشة مستمرة لهذا الموضوع. ومع هذا، أحذر، بأننا ينبغي ألا نتناول باستفاضة الجانب السلبي من التطور العلمي والتكنولوجي فيما يتعلق بتصعيده سباق التسلح، وإلا فإن ذلك سيعيق جهودنا لوضع معايير موضوعية للمجتمع الدولي. فاليابان ترى أنه بغية تجنب أية ازدواجية للجهود، ينبغي لنا أن نفرز أولا مختلف جوانب العلم والتكنولوجيا التي تعد محايدة في حد ذاتها، وبعد ذلك نناقش موضوعات أوسع نطاقا. وهذه تتضمن استخدام العلم والتكنولوجيا بالطرق التي لا تهدد الجهود الرامية إلى صيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتهيئة علاقات تعاون بين البلدان الموردة والبلدان المتلقية في مجال نقل التكنولوجيا. واليابان تعتبر من الأهمية الاتفاق بهذه الطريقة على مختلف عناصر العلم والتكنولوجيا في صفقة واحدة.

إن اليابان واحدة من البلدان التي تعتقد أن أنظمة الرقابة القائمة على الصادرات - مثل نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف، وفريق الموردين النوويين، وفريق

استراليا - عملت بشكل فعال وأسهمت إسهاما كبيرا في عدم انتشار الأسلحة. لذلك فإننا لا نشاطر البعض في رأيهم بأن هدف عدم الانتشار لن يحرز فيه تقدم عن طريق التدابير الانفرادية للرقابة على التصدير التي تتخذها مجموعات البلدان الموردة. ومن ناحية أخرى، تدرك اليابان إدراكا تاما أن الوضع الدولي، في عالم اليوم المتزايد التكافل، سريع التحول بحيث لا يسفر عن حل يتناول متطلبات تعزيز عدم انتشار الأسلحة وضمان الحصول على التكنولوجيا اللازمة للتنمية الاقتصادية على حد سواء عن طريق الأنظمة القائمة فقط.

ومن منظور البلدان الموردة، من أهم المهام التي تواجهنا وضع أنظمة رقابة فعالة على التصدير في جميع البلدان التي لديها القدرة على توريد مواد ذات صلة بالأسلحة، وتعزيز الالتزام بعدم الانتشار، وبخاصة انتشار أسلحة التدمير الشامل.

من ناحية أخرى، هناك مسألة يحتاج إلى تناولها هي وضع البلدان المتلقية لأنظمة وطنية للرقابة على التصدير - وعند الضرورة بمساعدة البلدان الموردة - لضمان ألا تحول التكنولوجيات التي يحصل عليها إلى أغراض عسكرية أو يعاد تصديرها إلى مناطق صراع أو مناطق معرضة لنشوب صراعات فيها. واليابان تعتقد أن من الأهمية للبلدان المتلقية أن تسعى إلى تنظيم نفسها بدلا من إلقاء المسؤولية على البلدان الموردة وحدها. وبالفعل، لا يسعني إلا أن أعتقد أن الجهود التي تبذلها البلدان المتلقية ستقوم بدور جوهري في تسهيل النقل الأكثر سلاسة للتكنولوجيا في المستقبل.

وإذا ما كان لنا أن ننجح في وضع وثيقة بتوافق الآراء، من المحتم أن تسعى الوفود إلى إرساء مبادئ توجيهية مرنة وعملية، واضعة في الاعتبار الوضع العالمي المتغير والتطورات المحتمل وقوعها مستقبلا، وأن تمتنع عن التركيز بإصرار على تفاصيل النص. ويجب على جميع الوفود أن تعترف بأن التقدم لن يحرز إن أصرت على التمسك بأحكام تنطوي على مفارقات تاريخية. وإذا ظلت هيئة نزع السلاح محفلا مخصصا فقط لتبادل آراء معروفة تماما بين الوفود، فإن سبب وجودها بالذات سيكون موضع شك.

تتعلق مسألة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي بالبلدان في جميع أنحاء العالم وتترتب عليها آثار هامة ليس فحسب بالنسبة للمسائل السياسية والأمنية ولكن أيضا بالنسبة للاحتياجات الاقتصادية لكل بلد. ولهذا، من الطبيعي أن تختلف المواقف بشأن هذه المسألة من بلد إلى آخر، مما يجعل من الصعوبة البالغة إيجاد طريق مناسب لتناولها.

تعتقد اليابان أننا إذا أردنا أن نواجه هذه المشكلة بفاعلية فمن الأهمية بمكان أن نحاول أولا وقبل كل شيء تعزيز الشفافية والانفتاح. ومن أجل هذا الغرض، شاركت اليابان بنشاط في إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وفي الجهود الرامية إلى ضمان تسهيل تشغيله. إن السجل منظومة لتبادل المعلومات من أجل منع التكدس الزائد عن الحد في الأسلحة، ومن ثم فهو يشكل تدبيرا مفيدا لبناء الثقة. ونأمل أن يشارك عدد أكبر من البلدان في السجل الثاني، الذي سيستمر في هذه السنة في جهد من أجل تحقيق العالمية.

إن هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، استجابة منها لطلب ورد في قرار للجمعية العامة، تجري في هذه السنة مداولاتها بشأن نقل الأسلحة على الصعيد الدولي بالتركيز على المسائل الموضوعية لتحديد الأسلحة التي تتجاوز تدابير بناء الثقة التي ذكرتها توا. وبينما كانت تُبذل جهود مستمرة لتناول المسائل المتصلة بأسلحة التدمير الشامل في إطار معاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الأسلحة البكتريولوجية وسائر الترتيبات الدولية ذات الصلة من أجل عدم الانتشار أو القضاء على كل من هذه الأسلحة، فإن مسألة نقل الأسلحة التقليدية لم تناقش على نحو مناسب لأنها تكشف عن وجهات نظر مختلفة على نطاق واسع. وإذا نجحت هيئة نزع السلاح هذه السنة في اقتراح عدة نُهج للنظر في هذه المسألة، فستكون بذلك قد قدمت إسهاما كبيرا.

وتعتقد اليابان أن مناقشتنا لهذه المسألة ينبغي أن تشمل النقطتين التاليتين:

أولا، ينبغي النظر في ضرورة دراسة معايير دولية معينة بشأن النقل الرسمي فيما بين الدول، والقيام إذا اقتضى الأمر بدراسة أساليب منهجية محددة لوضع هذه المعايير.

ثانيا، ينبغي النظر في ضرورة ضمان وجود المؤسسات الإدارية والإطار القانوني في كل بلد للحد الفعال من الاتجار بالأسلحة والنظر في إمكانية قيام تعاون دولي، لا سيما فيما يتعلق بكيفية تناول كل بلد الاتجار غير المشروع بالأسلحة تناولا فعالا، وما هي الاجراءات التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لتناول هذه التجارة. وعادة ما يجري الاتجار غير المشروع بالأسلحة في أماكن بعيدة عن المنشآت الإدارية التي تسيطر على استيراد وتصدير الأسلحة. وبالتالي، من

الصعب تحديد المبادئ المتصلة بهذا الموضوع بالإضافة إلى مضمون ونطاق وقيمة تلك التجارة وما إلى ذلك. لكننا نعرف أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة يسهم بقدر كبير في استمرار وتوسيع نطاق الصراعات. ولهذا يتعين علينا أن نعجل بالنظر في اجراءات مكافحة الاتجار بها. وعدة بلدان تعتبر سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية سجلا محدودا بدرجة كبيرة لأنه لا يتناول سوى النقل الرسمي فيما بين الحكومات. ولكنني أعتقد أننا إذا عالجنا بجدية مسألة الاتجار بالأسلحة، فإننا سنشجع تلك البلدان على اتخاذ مسلك أكثر تعاونا تجاه السجل، ومن ثم الإسهام في تحقيق عالميته.

ومن أجل منع عناصر عدم الاستقرار كالنزاعات الاقليمية الأولية والتناحرات القبلية والدينية في مختلف بقاع العالم من التطور إلى صراعات مسلحة، ومن أجل منع تصاعد الصراعات، تؤمن اليابان بأن الأوان قد آن للبلدان المصدرة للأسلحة كي تطور وتعزز إطارا للقيود الطوعية. وقد آن الأوان لأن يدرس المجتمع الدولي بأسره إمكانية وضع معايير دولية صارمة بالنسبة لنقل الأسلحة.

السيد شيرباك (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): السيد الرئيس، أود أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وأن أتمنى لكم كل نجاح في عملكم. وبالطبع، يمكنكم أن تعتمدوا على تعاون الوفد الروسي.

لقد عـُرض الموقف التفصيلي للاتحاد الروسي بشأن مسائل نزع السلاح في بيان الوفد الروسي في دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين. وسأعلـّق فقط على مسائل قليلة تتصل بنزع السلاح، لا سيما المسائل المعروضة على هيئة نزع السلاح.

في حقبة ما بعد المواجهة، تستمر عملية نزع السلاح النووي في التطور بنجاح. لقد كانت مسائل تنفيذ الاتفاقات الدولية في الميدان النووي، كما هو معروف، في قلب مؤتمر القمة الأمريكي الروسي في موسكو، حيث تم في ١٤ كانون الثاني/يناير من هذه السنة، التوقيع على وثائق رئيسية. لقد وقـّع رئيسا روسيا والولايات المتحدة إعلان موسكو والبيان المشترك الخاص بعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل إطلاقها، كما وقـّعا، مع رئيس أوكرانيا، البيان الثلاثي بشأن التقدم المحرز في خفض القوات النووية.

وأود أن أعلـّق على مفهومنا لأولويات نزع السلاح فيما يتصل بنزع السلاح المتعدد الأطراف. انها كما يلي: ضمان التنفيذ الصارم والمستمر للاتفاقات والترتيبات التي أبرمت بالفعل؛ وتعزيز النظم القائمة لعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها؛ وحظر التجارب النووية؛ وإدراج تحديد الأسلحة في سياق الأمن الدولي على نطاق واسع؛ وتعزيز كفاءة الآليات المتعددة الأطراف للمداولات والمفاوضات في هذا الميدان.

إننا نؤيد استخداما أنشط لإمكانيات مجلس الأمن - وعلى سبيل المثال، في ممارسته السيطرة على عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل وفي تنظيم نقل الأسلحة إلى «بؤر التوتر». إننا نشعر بأن إدماج تحديد الأسلحة في عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم مجال هام للنشاط. وإن الاتفاقات التي تنص على ضمانات ضد تجدد الأعمال العدوانية، مع وجود عامل قوي لنزع السلاح، يمكن أن تصبح عنصرا لا يتجزأ من عمليات صيانة السلم تحت إشراف الأمم المتحدة.

ونعتقد أن جهود المجتمع الدولي في المستقبل القريب ينبغي أن تركز على إبرام اتفاقات متعددة الأطراف تتعلق بحظر كامل وشامل على التجارب النووية. ويشعر الوفد الروسي بالرضا إزاء التقدم المحرز في المفاوضات الخاصة بالتجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. ونعتقد أن هذا التقدم يبعث الأمل في إحراز تقدم عاجل صوب هدفنا النهائي. ولا شك أن ذلك الهدف سيتحقق إذا احترمت جميع الدول النووية الوقف المؤقت لتفجيرات التجارب النووية.

تكتسي الجهود المتعددة الأطراف من أجل تنفيذ نظام معاهدة عدم الانتشار الآن أهمية خاصة. وتعتبر روسيا تلك المعاهدة صكا رئيسيا لنزع السلاح، وقد دأبنا على تأييد المشاركة العالمية في المعاهدة ومدها إلى ما لا نهاية في المؤتمر الاستعراضي عام ١٩٩٥. إن تشديد نظام عدم الانتشار هام في حد ذاته، وتحقيق ذلك ينبغي ألا يكون موقوفا على تسوية مسائل نزع السلاح الأخرى.

إننا نعلـّق أهمية كبرى، ضمن إطار مؤتمر جنيف لنزع السلاح، على التوسع في اتفاقية متعددة الأطراف تكون ملزمة قانونيا وتنص على إعطاء ضمانات أمنية للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وروسيا، إلى جانب دول نووية أخرى، تسعى سعيا حثيثا إلى

إيجاد صيغة مشتركة لتقديم ضمانات «سلبية» يمكنها تبديد شواغل الدول غير النووية.

إن مشكلة وقف انتاج المواد النووية لأغراض الأسلحة تنتظر أيضا حلا لها. إننا ننادي بإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بغية تحقيق اتفاق على وقف انتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة ضمن إطار مؤتمر جنيف لنزع السلاح.

إن الأولويات في ميدان نزع السلاح النووي التي أوجزها الوفد الروسي تنسجم تماما مع الجهود التي تبذلها الهيئة بغية وضع المبادئ التوجيهية والتوصيات اللازمة لعملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين، التي نحاول وضع اللمسات الأخيرة عليها في الدورة الحالية على أساس المخطط الذي قدمه رئيس الفريق العامل. والوفد الروسي يأمل في أن تحل الهيئة هذه المسألة بنجاح.

لقد واصلت الهيئة في الدورة السابقة العمل على وضع مبادئ توجيهية وتوصيات بشأن «دور العلم والتكنولوجيا في إطار السلم الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة». وخلال الدورة جرى التعرف على بعض الصعوبات والمشاكل التي أعاقت تحقيق التناسق في النص، بخاصة فيما يتصل ببعض أحكام الفرع الثالث المتعلقة بنقل التكنولوجيات المتطورة ذات الأغراض الثنائية. وبرأينا، ينبغي تركيز جهودنا على السعي إلى إيجاد حلول قائمة على التسوية والتوازن كي يتسنى تحقيق التناسق في الوثيقة وإنهاء العمل. والوثيقة غير الرسمية التي تغطي المشاورات التي أجريت بشأن الموضوع خلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة والتي أعدتها رئيسة الفريق العامل، السفيرة بيغي ماسون، يمكن أن تكون ذات جدوى كبيرة. وروسيا تعتقد أن دراسة تأثير العلم والتكنولوجيا على الأمن الدولي ينبغي أن تبقى مسألة لها الأولوية بالنسبة للأمم المتحدة.

وبغية جعل أنشطة الأمم المتحدة أكثر فعالية ينبغي توسيع نطاق استخدام ما يتوفر للأمم المتحدة من إمكانيات بغية تطوير التعاون الدولي في مجالي التحويل وتصفية الأسلحة. وينبغي لهذا التعاون أن يتضمن دعما اختصاصيا وماليا، فضلا عن خفض النفقات المتصلة بالتحقق من الامتثال لاتفاقات نزع السلاح عن طريق تحقيق تناسق من جانب الدول الصناعية الرئيسية بين السبل المثلى لخفض تكلفة «تكنولوجيات المراقبة».

إن مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية أخذت تصبح ملحة أكثر فأكثر في الظروف الراهنة، وإدراجها في جدول الأعمال يأتي في الوقت المناسب. ونحيط علما بالجهد الذي بذلته كولومبيا بالعمل على حل هذه المشكلة، من خلال الوثيقة المفيدة جدا التي قدمتها. وثمة إدراك عام لما يسببه الاتجار بالأسلحة من دون مراقبة من تهديد للأمن الدولي والاقليمي ولضرورة تجنُّب امدادات الأسلحة التي يمكن أن تفضي إلى زعزعة الاستقرار العسكري والسياسي بين البلدان وعلى الصعيد الاقليمي معا، وأن تدعم الإرهاب الدولي.

وروسيا في هذا السياق على استعداد للتوصل مع جميع الدول المهتمة، وعلى أساس لا تمييزي، إلى عقد اتفاقات تتعلق بتنظيم إمدادات الأسلحة على الصعيد الدولي ومن ثم الحد منها. ومشاركة جميع البلدان الرئيسية التي تمد بالأسلحة والتي تتلقاها في التنظيم على الصعيد الدولي لنقل الأسلحة التقليدية لها أهمية كبرى لكفالة فعالية هذه العملية. فالمراقبة الفعالة للاتجار غير المشروع بالأسلحة أمر متعذر دون اتخاذ تدابير سياسية ترمي إلى منع قيام صراعات محلية وإقليمية وتسويتها، وإلى تخفيف حدة التوتر، أو دون اتخاذ تدابير لنزع السلاح.

إن تطوير وتقوية آليات القانون الوطني والإنفاذ فيما يتعلق بصادرات وواردات الأسلحة ضروريان من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وسياسة روسيا لمراقبة نقل الأسلحة التقليدية تتناسب مع التزاماتها الدولية في هذا المجال ونظامها المعني بمراقبة التصدير يفي بالمعايير الدولية.

ونحن نرى أن جميع هذه الجوانب للاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية ينبغي تضمينها في المبادئ التوجيهية والتوجيهات التي ستضعها الهيئة في هذا المجال.

كذلك يلزمنا بالتأكيد أن ندرس المقترحات البناءة التي تقدم بها عدد من الوفود في سياق الدورة الحالية للهيئة فيما يتعلق بمنهج عملنا في المستقبل والنصوص ذات الصلة التي اعتمدتها المنظمات الإقليمية، بما في ذلك مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد نوربرغ (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا، سيدي، أن أهنئكم على توليكم رئاسة الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح هذه السنة. وإنني على ثقة بأن عملنا سيكون مفيدا تحت قيادتكم القديرة.

تجري دورة هذه السنة أمام خلفية من التطورات الهامة والمشجعة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وفي الوقت نفسه، توجد بعض التطورات التي تثير القلق.

في أعقاب الاتفاقات الناجمة عن المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية والتعهد بإجراء تخفيضات بعيدة المدى في الترسانات النووية، تجري مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويناقش المؤتمر أيضا إجراء مفاوضات بشأن معاهدة متعددة الأطراف لحظر انتاج مواد انشطارية للأسلحة النووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى.

وفي لاهاي، تواصل اللجنة التحضيرية لتنظيم منع الأسلحة الكيميائية عملها تحضيرا لإنفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. مع ذلك، لم يصادق على الاتفاقية حتى الآن سوى خمسة بلدان، بينها السويد. وحكومتي تحث الدول على التصديق على المعاهدة دون إبطاء، والاسهام بذلك في إنفاذها في أقرب وقت ممكن.

سيعقد في جنيف في أيلول/سبتمبر من هذا العام مؤتمر خاص يتناول وضع نظام للتحقق فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية. والسويد تعلّق أهمية كبرى على هذا المؤتمر وتأمل في أن يسفر عن نتائج ملموسة.

نلاحظ بارتياح أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية دخل الآن مرحلة التشغيل وأن نحو ٨٠ دولة رفعت تقاريرها إلى السجل في العام الماضي. وحكومتي ترحب بتوسيع نطاقه الأمر الذي يؤدي إلى المزيد من تعزيز طابع بناء الثقة الذي تتصف به هذه الآلية. وفي المرحلة الابتدائية الراهنة، ينبغي إيلاء الأولوية لتعزيز نجاح العمل بالسجل قبل اتخاذ تدابير ترمي إلى تطويره على نحو إضافي.

ثمة جهود تبذل الآن لتعزيز اتفاقية عام ١٩٨٠ بشأن أسلحة تقليدية معينة، ولا سيما فيما يتعلق بتقييد استعمال الألغام البرية ضد الأفراد. وتعتبر السويد أن هذه الجهود يجب أن تشمل أيضا الألغام البحرية وأسلحة الليزر التي تسبب العمى. وفي هذا السياق، أود أن أذكر بأن السويد اقترحت في عام ١٩٩١ بروتوكولا إضافيا لاتفاقية الألغام البحرية. وقد بدأ فريق من الخبراء الحكوميين عمله في جنيف مؤخرا تحضيرا لعقد مؤتمر في السنة المقبلة يقوم باستعراض الاتفاقية وبروتوكولها. ويتشرف بلدي أن فريق الخبراء قرر تعيين الممثل السويدي رئيسا له.

لقد أبرزت بعض العناصر الهامة في الجهود المبذولة حاليا في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح. علاوة على ذلك، نحن في انتظار انعقاد المؤتمر الاستعراضي والتمديدي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥. وفي ظل هذه الخلفية العامة، من جملة أمور، تعقد هيئة نزع السلاح دورتها الموضوعية هذا العام.

ومن الضروري أن تسهم الهيئة إسهاما نشطا وملموسا في عملية نزع السلاح في هذه المرحلة الحاسمة. وإن اختتام النظر بنجاح في بندي جدول الأعمال المعنونين «معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية» في عام ١٩٩٢، و«النهج الإقليمي إزاء نزع السلاح في سياق الأمن العالمي» في عام ١٩٩٣ مثال يحتذى به. وستختتم الهيئة هذا العام عملها بشأن البندين الهامين المتعلقين بنزع السلاح النووي والعلم والتكنولوجيا. هذا إضافة الى أنها ستبدأ المناقشات حول نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. وأود أن أدلي ببعض التعقيبات بشأن هذه البنود من جدول الأعمال.

ترحب السويد بالتقدم الكبير الذي أحرز في السنوات الأخيرة في مجال نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، تشكل الاتفاقات المبرمة في إطار المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (استارت) حدثا هاما ومبدعا. ومن الحتمي أن تنفذ هذه الاتفاقات بالكامل ودون تأخير.

وتعلق السويد أهمية قصوى على عدم انتشار الأسلحة النووية. وترغب السويد بشدة في أن يقرر المؤتمر المعني بمعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ تمديد المعاهدة الى أجل غير محدد. وتحث حكومتي جميع الدول التي لم تنضم الى المعاهدة على أن تفعل ذلك وخاصة الدول التي توجد أسلحة نووية في أراضيها.

لقد انضم الى معاهدة عدم الانتشار حتى الآن ما لا يقل عن ١٦٣ دولة مما يجعلها اكثر معاهدات نزع السلاح نجاحا. وفي الوقت ذاته، يشكل رفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التقيد بالتزاماتها بموجب نظام عدم الانتشار والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء التفتيش على المنشآت النووية في ذلك البلد مصدر قلق كبير.

ويود وفدي أن يؤكد أهمية اختتام المفاوضات بشأن حظر شامل للتجارب النووية بنجاح قبل انعقاد المؤتمر المعني بمعاهدة عدم الانتشار في العام المقبل. وتحث السويد كل الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتناع عن إجراء مزيد من التجارب لتهيئة ظروف

مواتية لهذه المفاوضات. ويتجسد التزام السويد الراسخ بهذه المسألة في نص مشروع المعاهدة الذي قدمناه في مؤتمر نزع السلاح، وكذلك في الاهتمام العميق الذي ما فتئت السويد تبديه على مر سنوات عديدة بالسعي الى حظر شامل للتجارب. وإن بدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن بشأن إبرام معاهدة متعددة الأطراف لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى أمر هام أيضا.

ويرحب وفدي بالسيد فولوديمير خاندوجي بوصفه الرئيس الجديد للفريق العامل المعني بمناقشة البند المتعلق بنزع السلاح النووي من جدول الأعمال. ونحن واثقون بأن الفريق سينهي عمله بنجاح هذا العام تحت قيادته القديرة. وقد تلقينا باهتمام ورقة العمل المعدة من قبل الرئيس ونعتبرها اساسا طيبا تستند اليه الهيئة في إجراء مزيد من المداولات بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

ويأسف وفدي لعدم تمكن الهيئة من إنهاء عملها بشأن البند المتعلق بدور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة مع أننا نعترف بأن المسألة معقدة. مع ذلك، يجب الآن بذل الجهود من أجل التوصل الى اتفاق بشأن المسائل المعلقة الهامة وإن كانت قليلة العدد استنادا الى ورقة العمل المقدمة من الرئيس في العام الماضي. ومن الحتمي منع انتشار التكنولوجيات والمعرفة المتصلة بانتاج أسلحة التدمير الشامل منعا فعالا.

وفي هذا الصدد، تضطلع أنظمة مراقبة الصادرات بدور حيوي، بما في ذلك نقل التكنولوجيات المزدوجة الاستعمال. ولا بد من التركيز على أن الغاية المتوخاة من هذه الانظمة هي منع إساءة استعمال تلك التكنولوجيات. وليس المقصود بها، ولا ينبغي أن يكون القصد منها، عرقلة الوصول الى التكنولوجيات لأغراض سلمية ومشروعة

وستبدأ الهيئة الآن عملها بشأن البند الجديد من جدول الأعمال «نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع الإحالة بصفة خاصة الى القرار ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١». وترحب حكومتي بحقيقة أن المجتمع الدولي يكرس الآن اهتماما متزايد للمسائل المتصلة بالأسلحة التقليدية كما يشهد على ذلك، من جملة أمور، إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وتعلق السويد أهمية كبيرة على التدابير الرامية الى تحقيق قدر أكبر من الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية كوسيلة لتعزيز الثقة وكبح جماح تكديس الأسلحة المفرط والمزعزع للاستقرار. ويمثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة جانبا واحدا من كامل مسألة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، ولا بد من دراسته وتناوله بصفة جدية. وقد لاحظ وفدي باهتمام ورقة العمل المقدمة من قبل كولومبيا والتي تشكل إسهاما هاما في عمل الهيئة.

أخذت مسألة عدم الانتشار تحتل مركزا رئيسيا في مجال الحد من الأسلحة على الصعيد الدولي ونزع السلاح أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة وينعكس ذلك في جدول أعمالنا. وقدمت السويد في عام ١٩٩٢ اقتراحا لإدراج بند جديد في جدول الأعمال بعنوان «مبادئ توجيهية عامة لعدم الانتشار، مع التركيز بصفة خاصة على أسلحة التدمير الشامل». وحظي هذا الاقتراح بتأييد واسع النطاق. ونحن نقترح أن تقوم هيئة نزع السلاح في دورتها التنظيمية التي ستعقد في وقت لاحق من هذا العام بالبت في إدراج هذا البند في جدول أعمالها للدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥.

اسمحوا لي بأن أختتم بياني بالإعراب عن أمل وفدي في أن تنعقد الدورة الموضوعية لهذا العام في جو مؤات للتعاون وتحقيق التقدم في المهام الهامة الموكلة إلينا. وإنني واثق بأن إكمال البنود المدرجة في جدول أعمالنا بنجاح وإدراج بنود جديدة وموضوعية سيزيد من هيبة وأهمية هذه الهيئة في اطار آلية نزع السلاح. ومن المهم أيضا أن تواصل هيئة نزع السلاح، وكذلك محافل نزع السلاح الأخرى، جهودها الرامية الى الإصلاح والتكيف لتطورات جديدة.

السيدة ماسون (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الذين شاركوا في عمل الهيئات التداولية المتعددة الأطراف في العامين الماضيين يتذكرون أنني عممت من أجل الاقتصاد في الوقت وفي النفقات في المرحلة الأولى من أعمالنا نصا مكتوبا ثم أدليت ببيان شفوي موجز للغاية. وأوصيت الآخرين باتباع نفس الطريقة ولكنني يجب أن أقول إنني لم أحقق نجاحا كبيرا. إلا أنني، بعد أن قلت هذا كله، أجد نفسي في موقف حرج نوعا ما لأن أبدأ بالادلاء ببيان طويل دون أن أقوم بتعميم نص مكتوب.

اسمحوا لي أن اشدد على أنني لا أوصي الآن بهذا المثال للأعضاء الآخرين، ودعوني أؤكد ايضا للوفود التي قد تكون مهتمة بأنه، إن شاءت التكنولوجيا، سيكون النص المكتوب الذي يتضمن ملاحظاتي جاهزا في وقت ما بعد ظهر اليوم ومتوفرا في مؤخرة

الغرفة.

(تكلمت بالفرنسية)

أود أن أبدأ، السيد الرئيس، بتوجيه الشكر الى سلفكم السفير دي اراوجو كاسترو من البرازيل، على اسهامه الهام في كل من التقدم المحرز في مجال اصلاح النهج المتبعة في هيئة نزع السلاح وفي العمل المضموني الذي أنجز في العام الماضي. واسمحوا لي، أن اهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح لهذه الدورة وعلى البداية المبشرة بالخير أمس. وانني مقتنعة بأن النجاح سيكون حليفنا اذا ما واصلنا العمل بكفاءة بروح من التعاون والتصميم. ان العمل في مكتب الهيئة في هذا الوقت لشرف اعتز به اعتزازا كبيرا.

(تكلمت بالانكيزية)

تبدأ دورة هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٤ في وقت يشهد اضطرابا متواصلا وتحولا في العلاقات الدولية. ويبدو أن تحديات جديدة تواجه عملية بناء الأمن التعاوني التي تسير بتثاقل شديد، هذه العملية التي اصبحت ممكنة مع انتهاء الحرب الباردة.

بيد أنه في الوقت نفسه لا سبيل الى انكار أن تقدما قد أحرز بشأن طائفة من مسائل نزع السلاح وبمعدل لم يكن يعد تحقيقه ممكنا حتى قبل عام. وبطبيعة الحال، تحضرني المفاوضات الجارية الآن في جنيف بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب؛ وكذلك المشاورات الجارية في مؤتمر نزع السلاح المتعلقة بوقف انتاج المواد الانشطارية لأغراض التفجيرات النووية؛ والاختتام الناجح لأعمال اللجنة التحضيرية الثانية للمؤتمر الخاص بتمديد معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٩٥؛ والمؤتمر الخاص الذي سيعقد في ايلول/سبتمبر، والذي تم الانتهاء من أعماله التحضيرية، للنظر في الاجراءات الهادفة الى تعزيز التحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية؛ ناهيك عن سجل الأمم المتحدة للأسلحة وفريق الخبراء المعني بالتحقيق. وبطبيعة الحال، ما زالت في كل مجال من المجالات المحددة عقبات كبيرة ينبغي التغلب عليها. لكن الحقيقة تبقى أن هناك عمليات قائمة من شأنها توفير امكانات التغلب على تلك العقبات.

هذه هي الخلفية التي نباشر أمامها دورة هيئة نزع السلاح هذه، وهي هيئة تداولية عالمية في بيئة يتزايد توجهها نحو الفعل، أو هل علـيَّ أن اقول نحو رد الفعل؟ انني أؤمن بأن مصداقية الهيئة تحديدا بسبب التوازي الظاهر بين الاهداف أو الاولويات، كما اشرتم أمس، السيد الرئيس باتت مرة اخرى معرضة للخطر.

ومن ناحية، ربما لا يكون هناك مفر في ظل الظروف التي تتطلب عملا ملموسا مستعجلا ان تصبح الهيئات التداولية مثار شك بوصفها مجرد «حوانيت للكلام»، حتى عندما يتم التوصل الى توافق في الآراء بشأن التوصيات والمبادئ التوجيهية، ناهيك عندما لا يتم التوصل الى توافق في الآراء.

بيد أن الذين يؤمنون منا بهيئة نزع السلاح - بل يعشقونها - قد يشيرون الى الدور الهام الذي يمكن ان تضطلع به في بناء توافق حقيق في الآراء يشكل الاساس الضروري لمعايير العالمية والاتفاقات العالمية وأنظمة السير العالمية التي يستحيل بدونها النهوض بالتعاون الدولي عامة أو بناء الأمن التعاوني خاصة.

نعلم جميعا أن درو الهيئة يتمثل في القيام بدراسة معمقة لعدد محدود من البنود بهدف التوصل الى اتفاق بشأن المبادئ التوجيهية والتوصيات بالنسبة لتلك البنود. وهذا بحد ذاته، فرصة للتعمق على نحو أكبر مما هو متاح في اللجنة الأولى بالنسبة للمسائل التي لم يحن بعد أوان التفاوض بشأنها في مكان آخر.

إن اللجنة، عملا بطرائق عملها المحسنة، نجحت في الانتهاء، بتوافق الآراء، من وضع مبادئ توجيهية وتوصيات تتعلق بالمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية في ١٩٩٢ والنهج الاقليمية ازاء نزع السلاح في ١٩٩٣. واستندت الوثيقتان الى مبادئ توجيهية سابقة وضعت بتوافق الآراء تعالج تدابير بناء الثقة والمبادئ العامة للتحقق.

وفي البيانات السابقة التي ألقيتها في الجلسة العامة أمام هذه الهيئة تناولت الدور الهام للأمم المتحدة في توفير اطار للعمل وحافز للمداولات المتعلقة بمسائل الحد من الاسلحة ونزع السلاح، كأحد جوانب الترويج للحوار الأمني الاقليمي ودون الاقليمي. ان مبادئ الانفتاح والشفافية في المسائل العسكرية وما سبقها من مناقشة مكثفة طوال ثلاث سنوات - ناهيك عن السنوات العديدة التي صرفت في مناقشة تدابير بناء الثقة التي تشكل الشفافية موضوعا رئيسيا فيها - كلها عملت على ارساء الأسس لوضع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وهذه المبادرة العالمية تثبت، بدورها أنها حافز قوي للمناقشات الاقليمية في أمريكا اللاتينية، حيث تجري داخل منظمة الدول الامريكية، وفي جنوب/شرق آسيا، حيث تجري داخل المحفل

الاقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، هذا اذا أتينا على ذكر مثالين فقط.

وبالمثل، تشكل المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة بشأن النهج الاقليمية لنزع السلاح اداة هامة وعملية في الترويج لهذه النهج وتيسيرها، خصوصا في المناطق والمناطق الفرعية التي تفتقر الى«عادات الحوار» المتطورة بصورة جيدة بشأن المسائل الأمنية.

وهذا يعني أن دور هيئة نزع السلاح لا يقتصر على توسيع نطاق التفاهم وايجاد أرضية مشتركة بشأن بعض المسائل الخاصة بنزع السلاح فحسب بل يتضمن ايضا توفير ادوات ملموسة للدول كيما تكون تحت تصرفها في الأطر العالمية ودون الاقليمية بل حتى في السياقات الثنائية عند سعيها للتصدي لشواغلها الأمنية الخاصة.

أود أن أتناول الآن بايجاز البنود الثلاثة من جدول الأعمال المعروضة علينا.

لدى النظر في البند الرابع من جدول الأعمال المعنون «عملية نزع السلاح النووي في اطار السلم والأمن الدوليين بهدف ازالة الأسلحة النووية»، يجب أن يذكر أولا أنه، وبخلاف ما حدث بالنسبة للمسائل الاخرى المدرجة في جدول الأعمال «الجديد» - معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية، والنهج الاقليمية، والعلم والتكنولوجيا - لم يتم التوصل الى اتفاق لتركيز البحث بأية طريقة من الطرق. وبعبارة اخرى، يشتمل هذا البند في الواقع على طائفة كاملة من مسائل نزع السلاح النووي. واتساع النطاق هذا في حد ذاته، مقترنا بحقيقة أن الجوانب الحاسمة من لب الموضوع يجري التفاوض بشأنها الآن في اماكن اخرى، أدى الى وضع شاذ يتمثل في أن الموضوع الأهم - في نظر أغلبية الوفود الحاضرة هنا، على الأقل - لقي أقل قدر من الاهتمام المنظم خلال السنوات الثلاث التي مرت على ادراجه في جدول الأعمال، وأسارع الى القول بأن هذا حدث بالرغم من الجهود الهائلة التي بذلها الرؤساء الذين أوكلت اليهم مهمة التوصل الى اتفاق بشأن هذا البند الجامع.

لذلك، وفي ضوء هذا الماضي، اتساءل إن لم تكن المناقشة الجدية للاتجاه الذي نريد السير فيه تحديدا بشأن هذا البند قد أصبحت ضرورية جدا. فمثلا، ماهي بالتحديد العلاقة بين أعمالنا التي نضطلع بها هنا وجوانب محددة من المسألة النووية هي الآن قيد الدراسة النشطة في محافل متعددة الاطراف أخرى؟ فهذه المناقشة ستساعدنا في تحديد أساس اكثر حصرا - وربما اكثر قابلية للتطبيق - بغية الانتهاء من أعمالنا بنجاح هذا العام بشأن هذا البند الهام.

انتقل الآن الى البند السادس من جدول الأعمال المعنون «نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع الاهتمام خاصة بقرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١» ترحب كندا ترحيبا حارا باضافة بند النقل غير المشروع للأسلحة هذا الى جدول أعمال هيئة نزع السلاح. وهذه المسألة تم تحديدها بوضوح من جانب الأمين العام، في البيان الذي ألقاه في وقت مبكر من هذا العام أمام المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح، كمسألة هامة ترتبط ارتباطا مباشرا بالسلم والأمن الدوليين.

هذه المسألة فريدة في العديد من جوانبها وتمثل تحديا للنهج التقليدي المتعلق بالحد من الأسلحة لكن من الواضح أن المسألة تتعلق بالحد من الأسلحة، وهي تهم بصورة مباشرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتترتب عليها آثار مباشرة بالنسبة للكثير منها. وإنني أهنئ كولومبيا على جهودها المستمرة في مجال نقل الاسلحة على الصعيد الدولي التي تعود الى ما قبل عام ١٩٨٨ بكثير، عندما وحدت كولومبيا وايطاليا مشروعي قراريهما بشأن هذه المسألة. وهذه المبادرة أدت في نهاية المطاف الى إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

والورقة التي أعدها السفير خراميو بشأن «مبادئ عامة لرقابة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي بغية القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة» تعد مقدمة مفيدة جدا لطائفة المسائل التي ينبغي تناولها. إن عمليات النقل غير المشروع للأسلحة تزعزع الاستقرار بشكل واضح في العديد من البلدان، ويتعين علينا إحراز تقدم سريع في هذا المجال. وفي ضوء اتجاه الوثيقة الكولومبية، أتوقع أن يكون بمقدورنا في السنة الأولى من النظر في هذا البند تحديد المجالات الهامة التي يستوجب الأمر إجراء المزيد من المناقشات بشأنها في العام القادم.

والأمين العام، في تقريره «الأبعاد الجديدة»، حثنا على دمج جهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة بشكل أفضل في العمليات الأوسع لبناء الثقة فيما بين الدول. وترى كندا أن بند جدول الأعمال هذا يتيح لنا فرصة للقيام بذلك بالضبط.

انتقل الآن الى البند ٥ من جدول الأعمال: «دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة». ونظرا لأنني سأدلي،

ببيان صباح الأربعاء بشأن جميع البنـــود الفرعية الأربعة لمسألة العلم والتكنولوجيا بوصفي رئيسة للفريق العامل، اعتزم الآن أن أقصر ملاحظاتي على ما يعتبر على نطـاق واسـع أهم جـزء من بند جدول الأعمال - وبكل تأكيد أكثر الأجزاء إثارة للخلاف - وأقصد الجزء الثالث بشأن نقل التكنولوجيات الحساسة ذات الاستخدام المزدوج.

وحسبما قلت نيابة عن كندا في بداية دورة هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٣، نحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن هذه المسألة تستأهل اهتمامنا الوثيق لأنها تتيح لنا الفرصة لتوسيع الاتفاق الدولي في مجال من مجالات عدم الانتشار يتسم بصعوبة خاصة، ألا وهو نقل التكنولوجيات الحساسة. وفي رأينا، ينبغي لنا إيجاد السبل الكفيلة بعدم وقوع التكنولوجيا الموضوعة أصلا لخدمة الأغراض السلمية في أيدي من يسعون الى استنباط أسلحة تدمير شامل أو وسائل إيصالها. وفي الوقت ذاته، ينبغي تشجيع تطبيق هذه التكنولوجيات في أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن السبيل الى تحقيق الهدفين هو، في رأينا، جعل الالتزام والوفاء بقواعد أو معايير عدم الانتشار الشامل أمرين لا غنى عنهما لتشجيع التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيات الحساسة. ومتى ما أقر هذا الإطار بالتعاون على أساس حكومي دولي، يصبح السبيل مفتوحا للقطاعات التجارية في البلدان المعنية لانتهاج ترتيبات مفيدة بشكل متبادل.

من البيانات المتعاقبة التي استمعنا اليها نستخلص أن المجتمع الدولي منخرط في طائفة واسعة من الجهود الرامية الى إيجاد أنظمة عدم انتشار عالمية شاملة قابلة للتحقق بشكل فعال بغية تنظيم نقل المواد والأجهزة والتكنولوجيات الحساسة التي يمكن استخدامها في أبحاث وتطوير وحيازة أو استخدام أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها. ونحن نعتقد أن هيئة نزع السلاح يمكن أن تقدم إسهاما ملموسا في هذه الجهود الأوسع إذا تم الاتفاق على مبادئ توجيهية تعزز تعزيزا حقيقيا إمكانيات نقل التكنولوجيات الحساسة للأغراض السلمية وحدها.

واسمحوا لي بعد ذلك أن أعيد الى الأذهان بعض الملاحظات التي أدليت بها في ختام الدورة الماضية في ضوء عدم تمكن الفريق العامل من الانتهاء من عمله بشكل بنجاح بشأن هذا البند من جدول الأعمال. قـُلت إن الموضوع الذي يبحثه الفريق العامل، بمنتهى الصراحة، تطلب منه أن يواجه خلافات أساسية في المنظور بين الدول الموردة والدول المتلقية في مجال نقل التكنولوجيا ذات التطبيقات العسكرية. مع ذلك، تبقى الحقيقة أن كل مورد وكل متلق، أيا كانت الخلافات بينهما، يحتاج كل منهما الى الآخر حتى يستطيع أي منهما النهوض بشكل مرض بأهدافه في مجال عدم الانتشار والتعاون السلمي. وبعبارة أخرى، إن المطلوب هو نهج مشترك يعبر تعبيرا وافيا بالغرض عن آراء كل الموردين والمتلقين بشكل يلبي هدفينا التوأمين، أي تعزيز الأمن الدولي وتعزيز التعاون الدولي للأغراض السلمية.

ثم استطردت لكي أخص بالإشارة فقرتين - هما الفقرتان ١٩ و ٢٠ من وثيقة الرئيس، وتجدونهما في المرفق الثالث من تقرير العام الماضي - وهما، في رأي كندا، تعبران عن الجهود المبذولة وأيضا عن التقدم المحرز في رأب الصدع بين الدول الموردة والمتلقية.

ومن هذا المنظور، تباشر كندا الآن مهمة ضمان وضع نص يحظى بتوافق الآراء بشأن بند العلم والتكنولوجيا. ومن الواضح أن الاختلافات في وجهات النظر والتصورات والأولويات، التي أجهضت جميع جهودنا الكبيرة في العام الماضي، ما زال ينبغي تضييقها بشكل كاف يمكننا من الانتهاء من عملنا بنجاح في هذه السنة الرابعة والأخيرة. ومن الواضح بنفس القدر أن الخلافات القائمة كبيرة ولا يصح تجاهلها أو التهوين منها، وأن تحقيق اتفاق يتطلب بذل جهد ضخم. ومع ذلك نرى بإخلاص أن بإمكاننا التوصل الى نص ذي مغـــزى يحظى بتوافـــق الآراء - وأقصد نصـــا يحقق هدفينا التوأمين وهما عدم الانتشار والتجارة السلمية - إذا استطعنا أن نثابر، وأضيف، وأن نحقق التوازن السليم بين الهراء والنزاع الملتهب. وعلى هذا الأساس نتطلع الى العمل مع جميع الوفود المعنية تحقيقا لهذا الغرض.

لقد شرحت ببعض التفصيل السبب الذي من أجله تعلق كندا أهمية على الانتهاء الناجح من عملنا بشأن البند ٥ من جدول الأعمال. ولكن وراء ذلك توجد المسألة الأوسع التي بدأت بها ألا وهي قيمة الدور التداولي لهيئة نزع السلاح. إن طائفة المشاكل التي تقلق المجتمع الدولي لا تزال تتزايد بمعدل مازال، على الرغم من كل جهودنا، يفوق كثيرا طاقتنا على استنباط وتنفيذ حلول عملية. ويتجلى هذا في مجال الأمن الدولي أكثر من أي مجال آخر، حيث يبدو أن كل اهتمام وطاقة كل بلد من بلداننا موجه الى التصدي للأزمات. وحتى نحرز أي تقدم في محاولة عكس هذا الاتجاه، وفي إنفاق المزيد من مواردنا المتناقصة على تناول الأسباب الأساسية للتوترات الدولية، فينبغي أن

نستخدم الى أقصى حد كل جانب من جوانب جهاز نزع السلاح المتعدد الأطراف المتاح للمجتمع الدولي. وهذا بدوره يعني أنه ينبغي لنا جميعا أن نعول على تفاهم وتعاون ومثابرة كل مشارك في العملية. وبهذه الروح من حسن النية والهدف المشترك يمكننا أن نضمن أن تلعب هيئة نزع السلاح دورها الكامل في المساعدة على بناء عالم لا يكون فيه الأمن التعاوني الاستثناء بل القاعدة.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أتقدم بتهاني وفدي اليكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم الاجماعي لرئاسة دورتنا. ويسعدنا بوجه خاص أن نلاحظ أنكم دبلوماسي محنك من بنن، البلد الذي أقامت معه اندونيسيا علاقات دبلوماسية في الآونة الأخيرة. وإنني على ثقة بأن الهيئة في هذه الدورة، تحت رئاستكم، ستتمكن من تحقيق تقدم كبير. كما أود أن أهنئ سائر أعضاء هيئة المكتب بمناسبة انتخابهم.

وأعبر عن تقديرنا المخلص للسفير لويس دي أراوجو كاسترو، ممثل البرازيل، الذي ترأس باقتدار أعمال الهيئة في العام الماضي.

تنعقد دورة هيئة نزع السلاح لهذا العام إزاء خلفية بعض التطورات المشجعة. فقد واصلت عملية نزع السلاح إحراز تقدم، بالرغم من أن هذا التقدم يتم ببطء بالغ. والإبرام الناجح لستارت الثانية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي أسهم إسهاما كبيرا في تخفيض ترساناتهما الهائلة. وتوقعنا المبرر هو أن تستمر عملية التخفيضات المحددة للأسلحة النووية بمشاركة الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. ونرحب كذلك بإعلان الولايات المتحدة بشأن حظر إنتاج المواد النووية من أجل الأسلحة، والتفتيش الدولي لمخزوناتها وتمديد وقف التجارب النووية حتى أيلول/سبتمبر من العام المقبل. ونشعر بالامتنان أيضا لأن آفاق تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب قد تدعمت ببعض التطورات المشجعة.

ولكننا ندرك الى أبعد الحدود العقبات الهائلة التي لا تزال متبقية بشأن مسألة نزع السلاح النووي ذات الأولوية. إن عدم القدرة حتى الآن على المصادقة على الاتفاقات الخاصة بخفض الأسلحة الاستراتيجية، بالإضافة الى المشاكل التي تفرضها مراقبة وإدارة الترسانات النووية الضخمة، لها آثار لا تحمد عقباها على الأمن العالمي. وقد زاد من تفاقم الحالة مشكلة تدمير الترسانات القائمة الموروثة نتيجة إعادة التشكيل الجغرافي، السياسي، في الاتحاد السوفياتي السابق. وعلاوة على ذلك، تزايدت النفقات العسكرية وإنتاج الأسلحة تزايدا شديدا في بعض المناطق، من الناحيتين الكمية والنوعية على حد سواء. وبالتالي فإن عوائد نزع السلاح كانت ضئيلة بالمقارنة مع التوقعات الواسعة النطاق والتغيرات الإيجابية في المناخ السياسي الدولي. وإزاء هذه الخلفية تتطلب بنود جدول الأعمال المطروحة علينا الآن اهتماما متجددا.

فيما يتصل بالبند الخاص بنزع السلاح النووي، بما أن القوة التدميرية للأسلحة النووية يمكن أن تصل الى كل ركن من أركان المعمورة، فلا يمكن إنكار أن أمن كل أمة مرتبط ارتباطا لا تنفصم عراه بالأمن الجماعي لكل الأمم. وفضلا عن ذلك، ثمة علاقة كاملة بين مختلف مراحل نزع السلاح النووي من ناحية والأمن الدولي من الناحية الأخرى. ومن ثم يجدر التأكيد على أن عملية نزع السلاح النووي ينبغي أن تنفذ ضمن إطار زمني محدد. ومما له أهمية مماثلة التحديد الواضح الذي لا لبس فيه لمسؤوليات الدول الحائزة على الأسلحة النووية ودور الدول غير النووية في المساعي المتعددة الأطراف لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إزالة الأسلحة النووية، والذي يجب أن يظل هدفنا ذا الأولوية. وريثما يتم ذلك لن يجدي الاكتفاء بحظر استخدام فئات معينة من أسلحة التدمير الشامل كالأسلحة الكيميائية والبيولوجية. فنحن نرى أن استخدام كل هذه الأسلحة، ولا سيما الأسلحة النووية، يجب أن يحظر بوصفه جريمة ضد الإنسانية وأنه يجب وضع ذلك الحظر في اتفاقية دولية ملزمة.

ونعتقد أن ورقة الرئيس الخاصة بالموضوع تهيء أساسا مفيدا لمساعينا المستمرة من أجل تحقيق التقارب الهام في الآراء الذي ظل حتى الآن بعيدا عن متناولنا. ولما كانت الهيئة يتوقع منها أن تكمل النظر في هذا البند أثناء هذه الدورة، فإن وفدي يرجو، بالنسبة لهذه المسألة التي تؤثر تأثيرا حاسما على البشرية جمعاء، أن يكون في الإمكان صياغة مبادئ توجيهية أو توصيات للمفاوضات الجارية تحت إشراف مؤتمر نزع السلاح.

ومما يبعث على الامتنان أن نلحظ أنه أثناء دورة العام الماضي لهيئة نزع السلاح تم إحراز تقدم ملحوظ بشأن بند جدول الأعمال الخاص بالعلم والتكنولوجيا. إن نظرنا في هذه المسألة، التي تهم جميع الدول الأعضاء، قد ييسر تحديد التطورات العلمية والتكنولوجية ذات

الصلة والتي تقدم أعظم آفاق النجاح في إبطاء سباق التسلح.

بيد أنه من المؤسف أن الاختلافات التي حالت دون اختتامنا لهذا البند من بنود جدول الأعمال ما زالت قائمة. والمسألة المركزية التي تواجهنا هي كفالة توسيع استخدام التكنولوجيا المعنية بأسلوب لا يفرض أي تهديد على السلم والأمن الدوليين، بما أن التكنولوجيا المتصلة بالأغراض العسكرية وغير العسكرية متشابهة من نواح عديدة. والعديد من البلدان النامية مدركة لمخاطر انتشار الأسلحة من جراء انتشار التكنولوجيا ولهذا فهي ملتزمة بالاستخدامات السلمية. وبالنسبة لهذه الأمم تتسم حيازة التكنولوجيا والمواد والتدريب من أجل تنميتها الاجتماعية الاقتصادية بأهمية قصوى، وإنكارها عليها، ولا سيما عن طريق النوادي الخاصة والممارسات المقيدة، لا يمكن إلا أن يؤثر تأثيرا مصيريا على أهدافها الانمائية.

ولذا ينبغي رعاية الاستخدامات السلمية للانجازات العلمية، والخوف الذي في غير موضعه من الاستخدام العسكري للتكنولوجيا يجب ألا يستخدم لحرمان البلدان النامية من الوصول الى التكنولوجيا التي تحتاجها حاجة ماسة من أجل تقدمها الاقتصادي. ولهذا فإننا نعارض التدابير الانفرادية والعشوائية ونطالب باتباع القواعد والمبادئ التوجيهية المقبولة عالميا للوصول الى التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، من الأساسي التسليم بأن التطورات في العلم والتكنولوجيا لها آثار على التحقق من اتفاقات نزع السلاح الحالية والمقبلة عن طريق إنشاء وكالة لرصد السواتل تحت إشراف الأمم المتحدة بغية تيسير عملية تدابير نزع السلاح المحددة على المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي.

ما برحت مسألة عمليات نقل الأسلحة الدولية طوال سنوات عديدة تشغل المجتمع العالمي. لكن هذه المسألة لم تحظ بمثل هذه الأولوية العالية في جدول أعمال نزع السلاح إلا في الآونة الأخيرة. ومما يتصل بالموضوع أن نذكّر في هذا السياق بأن قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٣ طاء أذن بالشروع في العمل المتعدد الأطراف بتقييد عمليات بيع الأسلحة، وأن القرار ٣٦/٤٦ لام حدد بوضوح واجبات الدول الأعضاء والتزاماتها. وهناك بالفعل حاجة حتمية الى إلقاء نظرة جماعية على هذه المشكلة في سياق تجارة السلاح المزدهرة بغية التركيز على السبل والوسائل التي يمكن من خلالها التوصل الى توافق دولي في الآراء.

وفي هذا السياق، ما فتئ وفدي منذ أمد بعيد يعتبر إتاحة المعلومات ذات الصلة شرطا أساسيا مسبقا للتغلب على التخوف، وإرساء الثقة المتبادلة، وتشجيع المزيد من الانفتاح في السياسات العسكرية، وفوق كل شيء تيسير عملية نزع السلاح. لقد اكتسبت إتاحة المعلومات قدرا أعظم من الأهمية، لا سيما في المجالات التي أدى فيها استمرار الشك وسوء الاتصالات الى احباط الشروع في محادثات خفض الأسلحة. كما أننا نعترف تماما بالحاجة الى كبح انتاج ونقل هذه الأسلحة، بالنظر الى شيوع الأسلحة التقليدية والنفقات المتصاعدة المترتبة على ذلك.

ولكن تجدر الملاحظة أن التكدس السريع للأسلحة التقليدية وزيادة تحسينها النوعي تسعى اليهما الدول التي تمتلك بالفعل أكبر الترسانات العسكرية والتي قامت بتطوير وإنتاج وتخزين وبيع أكبر جزء من هذه الأسلحة. وعلاوة على ذلك، فإن الجزء الذي تشتريه تلك البلدان النامية تبهت أهميته بالمقارنة مع الأسلحة التي تحوزها الأمم المتقدمة وتقوم بوزعها.

ومن ثم فإن المسائل المعنية بتنظيم عمليات نقل الأسلحة ينبغي النظر إليها من منظورات مختلفة، بما أنها تثير شواغل مختلفة. أولا، في سياق الأسلحة التي تحتاجها البلدان المستقلة حديثا لتوطيد حريتها التي نالتها بشق الأنفس وكفالة قدرتها للدفاع عن النفس، لا تعتبر عمليات نقل الأسلحة بالضرورة مزعزعة للاستقرار ما دامت تتماشى والاعتبارات الأمنية القومية المشروعة. ثانيا، إن الأسلحة مكونات أساسية للأمن دون الإقليمي والإقليمي، والتعاون بين الدول المعنية يمكن أن يسهم إسهاما هاما في تخفيف البحث عن مزيد من الأسلحة.

وفي هذا الشأن، يحيط وفدي علما بسجل الأسلحة التقليدية الذي تطالب جميع الدول الأعضاء بتزويده بالبيانات على أساس سنوي. وهو يهدف الى أن يكون عالميا في طابعه وطوعيا في طبيعته. ويرمي الى تشجيع مستويات معززة من الشفافية في التسلح ومن ثم فهو يسهم في بناء الثقة وتشجيع الاستقرار وتعزيز السلم والأمن الإقليمي والدولي. وهو يرمي كذلك الى توفير المعلومات ذات الصلة المتعلقة بهدف تشجيع كبح التسلح على أساس انفرادي وثنائي ومتعدد الأطراف وتقييم الميل صوب عمليات نقل الأسلحة. ولكن المستوى الحالي غير المقيد للاتجار بالأسلحة، بالرغم من التغيير الملموس في المناخ السياسي والأمني العالمي، يعزى مباشرة الى افتقار البلدان المزودة بالأسلحة الى ضبط النفس.

ويتضح من ذلك بالكامل من الجهود الحثيثة لبيع الأسلحة، ولا سيما الى المناطق المنكوبة بالصراعات.

وبالتالي، ينبغي وضع الجهود الرامية الى تخفيض الأسلحة التقليدية والأسلحة الأخرى والحد منها في إطار شامل، وتركيزها على البلدان الموردة والمتلقية بدلا من مجموعات معينة من البلدان، وتوجيهها صوب الأسباب الرئيسية للسعي المحموم لتكديس المزيد من الأسلحة التقليدية.

وإذ ننتظر تقريرا جديدا من الأمين العام عن استمرار تشغيل هذا السجل، فإن المضي في تطويره ينبغي، في رأينا أن يشمل وصفا كاملا لعمليات النقل تلك، وأن يذهب الى ما هو أبعد من أنماط الأسلحة التي تم تحديدها بالفعل في السجل الحالي لتشمل الأسلحة التي لها تأثير مزعزع للاستقرار على الأمن الإقليمي والعالمي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يوجد ١٩ إسما مدرجا في قائمة المتكلمين لعصر اليوم. واعتقد أن هذا سيسبب لنا صعوبة. ومن الناحية الأخرى، استطعنا هذا الصباح، بفضل حكمة الأعضاء وحضورهم في الوقت المحدد وتقديرهم للحاجة الى التقيد بالمواعيد، أن ننجز أعمالنا بسرعة. وفي الحقيقة لم يبق سوى عدد قليل من المتكلمين لهذا الصباح، وبالتالي فقد سبقنا جدولنا الزمني.

وأود أن أتوجه بمناشدة ودية لأعضاء الهيئة المقرر أن يتكلموا عصر اليوم أن يتكلموا هذا الصباح ان استطاعوا أن يفعلوا ذلك. فهذا سيمكننا من الاستفادة من الوقت المتاح لنا عصر اليوم بطريقة أفضل وسيغنينا عن التطفل على الوقت المخصص لاجتماعات الأفرقة العاملة بعقد جلسة عامة أخرى من أجل هذا التبادل العام للآراء. فهذا لن يكون مثمرا على الاطلاق.

لذلك أناشد الممثلين الذين قد تكون نصوصهم جاهزة أن يتكلموا هذا الصباح الآن وأن يوزعوا نسخا نهائية عقب ذلك. وقد رأينا نموذجا جيدا على هذا الإجراء هذا الصباح.

وسيكون أعضاء مكتب الهيئة ممتنين لو استطاع الأعضاء مساعدتنا في هذا الأمر. والأمانة العامة على استعداد لادراج أسماء الممثلين المستعدين لأخذ الكلمة هذا الصباح.

السيد خاندوجي (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): بالنيابة عن وفد أوكرانيا، أود، بادئ ذي بدء، أن اهنئكم، سيدي الرئيس، وبقية أعضاء مكتب الهيئة، على انتخابكم لمناصبكم الهامة. وأود أن أتمنى لكم جميعا النجاح والعمل المثمر.

لقد كانت السنة التي انقضت منذ دورتنا الأخيرة مليئة بالأحداث الهامة في ميدان تخفيض الأسلحة ونزع السلاح.

أوكرانيا، التي ورثت قدرة نووية من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، بدأت في التخلص من معداتها النووية الاستراتيجية بغية إزالة جميع الأسلحة النووية من أراضينا والحصول على مركز الدولة غير الحائزة للأسلحة النووية.

تعلم الهيئة ان اوكرانيا واجهت في تنفيذ التزامها الانفرادي بالتخلص من أسلحتها النووية بعض المشاكل الخطيرة على المستويات السياسية والاقتصادية والمالية والتقنية. ولم تكن القيادة السياسية في بلدنا وحدها التي كان لديها الانطباع بأن نزع السلاح النووي لأوكرانيا أصبح هدفا بحد ذاته في أعين بعض الدول، بل كان هذا هو انطباع جزء كبير من المجتمع الأوكراني - كما وضحت ذلك الاستفتاءات العديدة للرأي العام. ولهذا، أثيرت مسألة أمننا القومي في هذا السياق.

ومن حسن الحظ أن الرغبات الصاجقة لقادة الولايات المتحدة وروسيا والدول الأخرى ساعدتنا على المضي قدما صوب نزع السلاح النووي ووضع حلول توفيقية مقبولة بصورة متبادلة، وهي الحلول التي أصبحت بعد ذلك جزءا من البيان الثلاثي الذي وقعه رؤساء روسيا والولايات المتحدة وأوكرانيا في موسكو بتاريخ ١٤ كانون الثاني/يناير من هذا العام. وبموجب هذا البيان، تلتزم الولايات المتحدة وروسيا بتقديم ضمانات أمنية الى اوكرانيا فور دخول المعاهدة الأولى لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت - ١) حيز النفاذ وتصبح اوكرانيا دولة طرفا خالية من الأسلحة النووية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالاضافة الى ذلك، تعيد روسيا والولايات المتحدة تأكيد التزامهما لأوكرانيا، وفقا لمبادئ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، باحترام استقلال وسيادة الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وحدودها القائمة. كما تعيدان تأكيد التزامهما بالامتناع عن أي استخدام للقوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. ويتضمن البيان أيضا الالتزام بالامتناع عن استخدام القسر الاقتصادي، بالاضافة الى تقديم المساعدة الى أوكرانيا، بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية، إذا ما

وقعت ضحية لعمل عدواني أو تعرضت للتهديد بعدوان تستخدم فيه الأسلحة النووية. وخلال اجتماع رؤساء أوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة هذا تم الاعتراف أيضا بأهمية دفع تعويضات لأوكرانيا عن إزالة موادها النووية.

وكان معنى كل ذلك أن البرلمان الأوكراني استطاع أن يتغلب على تحفظاته فيما يتعلق بالمادة ٥ من بروتوكول لشبونة، مما فتح الطريق أمام أوكرانيا للانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأود أيضا أن أشير الى أن اوكرانيا تشارك بصفة مراقب في عمل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ١٩٩٥.

إن عدم الانتشار العالمي أصبح الآن مصب تركيز الجهود والسياسات الدولية. وتعتقد أوكرانيا أن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ينبغي أن تنفذ بالكامل التزاماتها بموجبها. وقد قدمت الدول النووية ضمانات لأوكرانيا، وينبغي أن تستخدم كاساس لبناء آلية للضمانات. وان عدم وجود مثل هذه الآلية يشكل الآن عقبة من العقبات الرئيسية لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

والمسألة الهامة الأخرى المعروضة علينا هي الحظر الشامل للتجارب. وفي هذا السياق، تعمل أوكرانيا في إطار مؤتمر نزع السلاح لضمان تحقيق الحظر الشامل هذا. كما تعمل أوكرانيا على وضع مبادئ مفاهيمية لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب. ونعتقد أنه ينبغي أن تتاح لجميع الدول المهتمة فرصة الإسهام في صياغة هذه المعاهدة. وهذا يشمل الدول التي ورثت ترسانة نووية من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ودول العتبة.

ثمة دور هام يمكن للمنجزات العلمية والتقنية أن تلعبه، بما فيها المتصلة بالميدان النووي. فالعنصر السلمي لهذه التكنولوجيا ذات التطبيق المزدوج يمكن استخدامه في إنشاء نظام عالمي لرصد التفجيرات الجوفية والمناطق التي يحتمل فيها وقوع الصراعات.

إننا نرى أن الامكانات الايجابية للعلم والتكنولوجيا لأغراض نزع السلاح يمكن أن تستخدم، على سبيل المثال، لمساعدة عملية تحويل الامكانيات العسكرية الى أغراض مدنية. هذه المشكلة، بكل ما تنطوي عليه، تواجه اوكرانيا اليوم. ونحن على ثقة بأن المجتمع الدولي سيوفر التأييد السياسي والمساعدة المادية على حد سواء في التوصل الى حل من شأنه أن يسرع خروج الاقتصاد الاوكراني من الأزمة، ويعزز استقرار الوضع السياسي، ليس فقط في بلدنا وإنما أيضا عبر أراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق.

في الوقت نفسه، ينبغي ملاحظة أن نقل التكنولوجيا المتقدمة مع التطبيقات العسكرية ينطوي على تهديد بنشر أفظع أنواع الأسلحة، وأولها أسلحة التدمير الشامل، في جميع أنحاء العالم. ويعتقد وفد أوكرانيا أن الوقت قد حان لوضع وإبرام صكوك قانونية دولية متعددة الأطراف لتحسين الآلية الخاصة بنقل المنتجات والخدمات والمعرفة التكنولوجية المتقدمة للأغراض السلمية، بينما لا تسمح باستخدامها لأغراض عسكرية.

وتعتقد اوكرانيا أنه يجب لحل مسائل نقل الأسلحة، أن نراعي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز الاستقرار الاقليمي من جهة، ومصالح السياسة الخارجية والأمن الوطني والاقتصادي لكل دولة من جهة أخرى.

ونعتقد أن توريدات الأسلحة الرامية الى مساعدة الدول على الوفاء باحتياجاتها المشروعة للدفاع عن النفس لها ما يبررها تماما. إنها تصبح ردا كافيا على التهديد العسكري وتزيد قدرة البلد المتلقي على المشاركة في التدابير الاقليمية أو الجماعية الأخرى المترتبة على مقررات الأمم المتحدة أو الأجهزة الدولية الأخرى. إن تصدير الأسلحة لا يكون له ما يبرره إذا ساهم في تصعيد وتعميق الصراعات المسلحة القائمة، أو زعزع استقرار الوضع في أي منطقة، أو دعم الارهاب الدولي، أو إذا كانت تلك الأسلحة تستخدم للتدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة أو للعمل ضد معاهدات أو اتفاقات دولية متوصل اليها فعلا.

ويأمل الوفد الاوكراني أن تتمكن الهيئة في هذه الدورة، من التوصل الى قرارات عملية، بشأن هذه المسألة والمسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمالها، تكفل ربطا حقيقيا بين نزع السلاح «على طريقة الأمم المتحدة» ونزع السلاح الذي يتوصل اليه عن طريق التفاوض.

وإن الوفد الاوكراني، سيتعاون بشكل بناء معكم، سيدي الرئيس، ومع جميع الوفود المهتمة بغية ضمان نجاح أعمالنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ليست هناك استجابة لندائي الخاص بمزيد من المتكلمين حتى الآن. لقد اختتمنا قائمة المتكلمين لهذا الصباح. ولم يوافق متكلمون مدرجون على قائمة بعد ظهر اليوم على التكلم صباح اليوم لتقصير القائمة الطويلة التي لدينا لجلسة بعد ظهر اليوم. ويبدو الآن أن لدينا

عشرين متكلما لجلسة بعد ظهر اليوم. ونظرا لأنه ليس لدينا متطوعون للتكلم صباح اليوم، سأرفع الجلسة الآن على أن تعقد الجلسة التالية الساعة ١٥/٠٠ تماما.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠